من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في شرح ابن عقيل

م. كواكب محمود حسين

جامعة بغداد/ كلية التربية (ابن رشد)

الملخص :

تضمن البحث مجموعة من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في شرح (ابن عقيل)، والحديث عن الخلاف النحوي بوصفه ظاهرة من ظواهر النحو العربي نمت بنموه وتطورت بتطوره، وهي ظاهرة لم تكن غريبة عن البيئة العربية الإسلامية التي نهضت بمجمل العلوم، وفي البحث حديث موجز عن نشأة الدراسات النحوية والخلاف بين المدرستين وأسبابه والأسس التي قام عليها، ومن أسباب الخلاف التي تناولها البحث، هو اختلاف النحاة في المسموع من العرب، واختلاف مقاييسهم في تحديد القبائل الفصيحة وغير الفصيحة، واختلافهم كذلك في المنهج الذي سلكوه مثل النزعة العقلية والمنطقية لدى البعض .

المقدمة:

يُعَدُّ موضوع الخلاف النحوي من أكبر المشكلات التي شغل بها النحويون منذ زمن بعيد. ولاسيما الخلافات بين نحاة البصرة والكوفة، ولأتساع هذا الخلاف أُلفت فيه كتب خاصة تدرس الخلاف بين الفريقين.

كان لظهور اللحن في صدر الإسلام أثر كبير في نشأة النحو، فحرص المسلمون على أداء القرآن الكريم بصورة صحيحة خالية من الخطأ، وعلى الحفاظ على سلامة اللسان العربي من اللحن، وقد أدّى ذلك إلى ظهور طائفة من العلماء نذروا أنفسهم للحفاظ على سلامة اللغة العربية، وعُرفت تلك الطائفة بالنحاة.

وكان النحو في البصرة يختلف عن النحو في الكوفة، لاختلاف وجهات النظر بين نحاة البلدين في تناول المسائل فكل فريق يرى صحة مذهبه، ورجحانه على المذهب الآخر، فيرد على صاحبه، ويأتي بالدليل الذي يناهض دليله، وكان من أثر خلاف نحاة البلدين في بعض المسائل النحوية، ظهور المناظرات العلمية التي يغلب عليها العصبية

وحب النيل من المنافس، ولعل من أشهر المناظرات المهمة بين البصريين والكوفيين اللقاء الذي جمع بين الكسائي وأصحابه مع سيبويه، في مجلس يحيى بن خالد البرمكي في حضرة الرشيد، وهي المناظرة التي عرفت بالمسألة الزنبورية [1].

وانتقلت الخلافات النحوية من الرواية إلى التدوين، فكانت كتب النحو لا تكاد تخلو من خلاف نحوي والرد عليه، ثم أصبحت الخلافات النحوية في كتب مستقلة، تعرض المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، مع تأييد أحد المذهبين وترجيحه.

علماً أن هناك أطروحة متخصصة في هذا الموضوع إلا أنها اتسمت بالطول والكلام الكثير المتشعب وكذلك فأغلب المسائل التي ناقشتها لم أجدها في الأطروحة، فجاءت مناقشتي للبحث والموضوع مناقشة بسيطة هادفة لتحقيق الفائدة المرجوة لطلبة العلم، ومن الله التوفيق.

وكان المحدثون قد اختلفوا في تحديد بداية الخلاف النحوي المذهبي، ففي حين أرجعه بعضهم إلى عهد الخليل بن أحمد، وأبي جعفر الرؤاسي، فذكر أن الخلاف ((بدأ هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة، والخليل في البصرة، ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة، وسيبويه في البصرة))[2] أرجعه آخرون إلى عهد الكسائي وسيبويه وأنكروا أن يكون هناك تنافس بين نحاة الكوفة والبصرة في عهد الخليل، وأبي جعفر الرؤاسي [3]، فالكسائي هو الذي ((رسم للكوفيين الحدود التي احتذوا أمثلتها في النحو، وخالفوا فيها البصريين))[4].

ولعل فيما أورده سيبويه في كتابه من إشارات بقولهِ أقوال أهل الكوفة [5]، أو الكوفيين[6]، يعد النواة الأولى للخلاف النحوي بين المذهبين البصري والكوفي.

نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين وأسبابه:

تجمع المصادر على أن العراق كان مهداً لنشأة النحو وتعد البصرة أسبق مدن العراق اشتغالاً بالنحو، وبعد قرن من الزمن اشتغلت به الكوفة [7]. وأن الباحث يواجه في دراسة النحو العربي عبارات مثل (المدارس النحوية)، (المذاهب النحوية)، (مدرسة البصرة)، (مدرسة الكوفة)، (مدرسة بغداد)، (مدرسة مصر النحوية)، (مدرسة الأندلس النحوية)، (المذهب البصري)، (المذهب الكوفي)، وما إلى ذلك من تسميات [8]، وجعل بعضهم المدارس النحوية أربعاً: اثنتان منها هي الامات، واثنتان منها فرعان ومنهم

الأستاذ طه الراوي، إذ قال: ((وهكذا نجد لكل علم من أعلام العربية آراء ينفرد بها تكثر أو تقل بمقدار ما أوتيه من بساطة في الإبداع ولكن مرجع ذلك كله إلى الأُمات الأربع و أصول تلك الامات اثنتان: البصرية والكوفية، أما مذهب البغدادية فمرجعه الكوفة، ومذهب الأندلسية يرجع إلى البصرية))[9].

ووجود المدارس لا يعني أن يكون بين كل مدرسة وأخرى حدود فواصل بالغة، بل هناك قدر مشترك بين الجميع وهذا الاشتراك لا يتنافى مع التميز والتشخيص، وإن المدارس النحوية لها قدر مشترك بين الجميع ثم لكل مدرسة خصائصها التي تميزها من الأخرى [10]. ((لقد عنت الكوفة بالدراسات الشرعية ومن ثم اتجهت إلى الدراسات اللغوية وتمازجت الثقافات في البصرة أكثر مما حدث في الكوفة))[11]، في حين أن الكوفة ((كانت تشعر بحاجتها إلى ما يدور في معاهد البصرة العلمية، خاصة في ميدان الدراسات النحوية واللغوية، كان التنافس العلمي بينهما محتدماً، ويبدوا أنه كان نتيجة طبيعية لتنافسها في بقية الميادين))[12].

فالكوفة كانت في تلك الآونة منشغلة بتدوين الحديث وأخبار العرب، وقراءة القرآن الكريم وتفسيره [13]. ((فسار البلدان، منذ تمصيرها، في حلبة سباق غير مرئية لا بد إنها أثرت في حياة كل منهما فتنافسا في كافة الميادين، سياسية كانت أم مذهبية أم علمية وتولد بينهما ذلك الارتباط الذي لم ينفصل أعواماً طويلة))[14].

لقد كانت مدينتا البصرة والكوفة توأمين حقاً، اشتركتا في أمورٍ واختلفتا في أخرى وصيّر بينهما ذلك، ترابطاً كاد يكون عضوياً [15]. ظهر الخلاف في الرأي بشكله البسيط القائم على مخالفة اللاحق للسابق من العلماء والطلاب، ثم انتقل إلى مرحلة أخرى حيث أصبح كل عالم يجيب بما يحلل، وبما يرى دون أن يرى حرجاً فيما صنع لخروجه على غيره، أو على الاجماع، وما سبق من أشكال الخلاف كان محصوراً بين علماء البصرة، لعدم وجود مذاهب أخرى تقوم على تعمد المخالفة [16]، وبعد ظهور مدرسة الكوفة بدأ الخلاف يتسع بين المدرستين [17].

إنَّ الخلاف بين منهج البصريين والكوفيين والتأليف في ذلك الخلاف متأثران إلى حد بعيد بالخلاف المنهجي بين الفقهاء، فمنهم من يعتمد العقل وهم أهل الرأي، ومنهم من يعتمد النقل وهم أهل الرواية [18]. ((نشأ الخلاف الحقيقي بين البصريين والكوفيين على يد سيبويه والكسائي، أي منذ القرن الثاني الهجري))[19].

ولعل المسألة الزنبورية هي قمة الخلاف بين البلدين وقد حملت سمة من سمات التنافس بينهما، والمناظرة بخطوطها العامة تمثل سيبويه قادماً إلى بغداد وقد جمع بينه وبين الكسائي في مجلس يحيى بن خالد البرمكي، عزم يحيى البرمكي على الجمع بينهما فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه قال له الكسائي: تسألني أو اسألك؟ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن المثل العربي (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو هو اياها) فقال سيبويه: (فإذا هو هي) ولا يجوز النصب [20].

فسيبويه يرى أن الضمير "هو" مبتدأ ولا بد لكل مبتدأ من خبر وليس في المثل ما يصلح للأخبار عن الضمير "هي" أما ضمير النصب "اياها" فلا يصلح للمجيء في محل رفع فرد عليه الكسائي قائلاً: لحنت، فقال يحيى البرمكي قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوْبٍ؛ ووفدت عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس، فحكموا ووافقوا الكسائي وقالوا بقوله [21]. ((فأقبل يحيى على سيبويه فقال: قد تسمع، وأقبل الكسائي على يحيى: وقال أصلح الله الوزير ! إنه وفد عليك من بلده مؤملاً، فإن رأيت أن لا ترده خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وتوجه نحو فارس واقام هناك ولم يعد إلى البصرة))[22].

وهناك أسباب أخرى للخلاف بين منهج البصريين ومنهج الكوفيين منها، إن منهج البصريين متأثر إلى حد كبير بمنهج الفلاسفة والمتكلمين، فهم يعالجون اللغة بأسلوب منطقي ويحاولون اخضاعها للعقل، أما الكوفيون فمنهجهم متأثر بمنهج القراء والمحدثين الذين يكون جُلّ اعتمادهم على النقل [23] ((فبالغ النحويون البصريون والكوفيون في صناعة النحو، وبعدوا في خلافاتهم عن الواقع اللغوي للمتكلمين وذلك لمعرفة بعضهم بالمنطق الأرسطي، ولأن بعضهم كان يعرف الفلسفة وعلم الكلام))[24].

ويقوم منهج البصريين على ضبط اللغة وتقعيدها ووضع نظام دقيق لها، ولذا صاغوا قواعدهم العامة على الأكثر، وما لم تنطبق عليه تلك القواعد عدوه قليلاً أو شاذاً، أما الكوفيون فكانوا أكثر تسامحاً وأقل تشدداً في وضع القواعد [25].

وكان البصريون يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثقات، فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله، والكوفيون قبلوا كل مسموع، فأخذوا عن أهل الحضر ممن جاور المتحضرين من الإعراب، حتى قيل أنهم فسدوا النحو بأخذهم عمن فسدت لغتهم، ولم يكن الكوفيون يختبرون مصادر اللغة من الإعراب كما فعل البصريون [26].

ومن أسباب الخلاف الأخرى العصبية للبلد، ((فقد كان الكوفيون يتعصبون للكوفة، وكان بعضهم يؤلّف في مفاخر بلده كما فعل الهيثم بن عدي الكوفي، فألّف كتابه: (فخر أهل الكوفة على أهل البصرة))[27].

إن البصريين يشددون في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، والكوفة تتساهل، فتأخذ عن الاعراب الذين قطنوا حواضر العراق، مما جعل بعض البصريين يفخر بقوله: نحن نأخذ اللغة عن حَرشة (أكلة) الضِّباب وأكله اليرابيع (أي البلد والخُلصَّ) وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز (جمع شيراز وهو اللبن الرائب المصفى) وباعة الكوميخ (عرب المدن)[28]. ومن الأسباب الأخرى أن البصريين يحققون الشواهد ويترددون كثيراً في قبول الشواهد غير المعروفة القائل، أما الكوفيون فيقبلون الشواهد الغفل، ومنهج البصريين موغل في التقدير والتفلسف والتأويلات البعيدة، أما منهج الكوفيين فأقل غوراً من تقديرات أولئك وتأويلاتهم [29].

ومن أسباب خلاف النحويين (البصريين والكوفيين)، طواعية اللغة ومرونتها، فقد تصرف العربي في وجوه التعبير بكثير من الوسائل، واللغة العربية من أكثر اللغات ميلاً إلى الافتتان وطرق أداء المعنى مع الحرص على التفصيل في تحديده، ومن أمثلة ذلك الحذف والاختصار إذا دل على المحذوف دليل كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [30]، أي: فضرب فانفجرت، والواحد يراد به الجمع كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾[31]، ومخاطبة الواحد بلفظ الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾[32]، فذلك أثر في تأويلات النحويين وتخريجاتهم وتوجيهاتهم فجاءت مختلفة ومتباينة [33].

ومن أسباب الخلاف الأخرى المنافسة بين العلماء وقد ظهرت روح المنافسة بين العلماء حينما أحس الكسائي أن سيبويه يريد القدوم إلى بغداد، لينافسه في منزلته. وبرزت هذه الروح بشكل واضح لما جاء المبرد إلى بغداد، وفرّق عن ثعلب تلامذته في المسجد مما أثار فيه غضباً [34].

أسس الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة

السماع:

ويقصد به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (ﷺ) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين [35]. وهو ركن مهم من أركان النحو، وهو الطريق الصحيح إلى فهم خصائص اللغة والتوصل إلى كشف أسرارها، وهو أهم وسيلة في الثقافة اللغوية، وقد بدأ العمل به في النحو واللغة قبل القياس، إذ كيف يستطاع القياس على ما لم يسمع؟ وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية [36]. وأول الشعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتج به سيبويه في كتابه ببعض شعره، وختم الشعر بإبراهيم بن هرمه [37].

السماع عند البصريين والكوفيين:

كان السماع أبرز سمات الاتجاه الكوفي وكان القياس أبرز سمات الاتجاه البصري، وكان لكل اتجاه دوافعه في رسم المنهج الذي احتذاه، وكانت تلك الدوافع منبثقة عن طبيعة الدراسات في كل مصر [38]. ((وأن انتقاء البصريين للمسموع بما يتفق مع قواعدهم، وعدم أخذهم بالشاذ والغريب هو أمر منبثق عن طبيعة دراساتهم العقلية، فهم طلاب قاعدة وقانون، لأن دراساتهم كانت دراسات معلمين، بخلاف الكوفيين الذين كانوا في دراساتهم علماء يستكهنون دقائق علمهم))[39]. ويجري سيبويه في السماع على الأساس الذي وضعته مدرسته، وهو النقل عن القَّراء وعلماء اللغة الموثقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم، واستن بمدرسته في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي لأنه روي بالمعنى لا باللفظ ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن [40].

وكان ((السماع عند الخليل إنما يعني نبعين كبيرين نبع النقل عن القَّراء للذكر الحكيم وكان هو نفسه من قرائه وحملته، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخُلصَّ الذين يوثق بفصاحتهم ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم ويشافههم ويأخذ عنهم الشعر واللغة ويروى أن الكسائي سأله وقد بهره كثرة ما يحفظ من أين أخذت علمك، هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامه وهذان النبعان وحدهما هما اللذان يدوران على لسانه فيما نقله عن تلميذه سيبويه))[41].

والسماع ((أساسه في التصور التقليدي، النقل ومصادر النقل المتفق عليها هي القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وما صحت روايته عن الفصحاء من الشعر والنثر))[42]. ولا شك أن السماع أصل من أصول النحو، وأن الضوابط والأصول يجب أن توضع موافقة لواقع اللغة ومحاكاة لنطق أهلها، فمن الواجب أن يقدم السماع على القياس [43].

وكان المبدأ البصري يسير على أن السماع يبطل القياس، وربما كان أخذ الكوفيين بالقياس النظري أنهم تابعوا في ذلك صيغ بعض أئمة النحو البصري[44].

أهتم الكوفيون بالسماع كثيراً كما أخذوا بالقياس بصورة واسعة، فقد قاسوا على كل ما وصلهم من العرب مما صحت روايته عندهم، ولم يبالوا بالنادر أو الشاذ وأن الكوفيين قد خالفوا أهل البصرة في طائفة من أسس الاستنباط والقياس في الفقه والتشريع والكلام، وكان خلافهم على هذا الأساس في النحو واللغة [45]. وللكوفيين منهجهم الخاص في التلقي، فكانوا يقيسون على الشاهد الواحد ولو جاء مخالفاً للكثرة المتفق في القياس عليها، بل لو سمعوا بيتاً مخالفاً للأصول جعلوه أصلاً وبَوّبُوا عليه [46].

فالبصريون ضيقوا البقعة الجغرافية للقبائل العربية وطعنوا في الكثير من الأشعار، في حين وسع الكوفيون البقعة الجغرافية للقبائل العربية واحترموا كل ما ورد عن العرب من السماع ورووا الأشعار لكنهم سمعوا من العرب أكثر من البصريين.

فالكوفة تدرس اللغة كما هي لا كما ينبغي أن تكون (كما يقول سوسير) فكانت توسع الأخذ من جميع القبائل العربية أو أغلبها، في حين اعتمد البصريون المنهج الانتقائي، وهذا جعلها ترفض الكثير مما جاء من عند العرب.

القياس:

أمَّا القياس فهو ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[47]، تبعاً لضابط الاستنباط، ويحصره المحافظون في المسموع من كلام العرب الفصحاء [48].

القياس عند النحويين البصريين والكوفيين:

اختلف الباحثون في تحديد الفترة الزمنية التي أخذ بها النحاة بالقياس ضمن مناهجهم الدراسية فمنهم من قال أنهم ذهبوا إلى القياس منذ وضع أسس علم النحو، ومنهم من قال بأن القياس ظهر على يد نحاة البصرة، وأنه نشأ نشأة فطرية ساذجة، ومنهم من خطَّأ النحاة نتاجهم لهذا المنهج، ونفى أن يكون القياس فطرياً[49].

اشترط البصريون الكثرة في القياس ثم الأكثر ثم الكثير ثم القليل ثم الأقل ثم النادر، ولتقيد البصريين في التلقي فقد عرفوا بأنهم أهل سماع وكثر عندهم الشاذ [50].

إن القياس الذي اعتمده البصريون في دراساتهم صيرهم يعتمدون على العقل أكثر من النقل وترتب على هذا أنهم لم يلفتوا إلى كل مسموع بخلاف الكوفيين، وابتعاد البصريين عن السماع –في هذا الرأي– هو نتيجة اعتمادهم على العقل، أكثر من النقل وهذا ينتج بدوره عن أخذهم بالقياس، وقد علل باحث آخر هذا الموضوع، تعليلاً جغرافياً فذكر أن البصريين كانوا يكثرون من الاتصال بالإعراب الفصحاء، لأن مدينتهم على أبواب البادية، نظراً لبعد الكوفة عن هؤلاء الأعراب [51] ((ولعل القياس، هو المنهج الرئيس، الذي طبع البحوث والدراسات البصرية طيلة عصور فتدرج الأخذ به وانتهاجه من أسلوب طبيعي ساذج يقيس لفظاً على لفظ وصيغة على صيغة، إلى ايغال وتعقيد وصلة بالفلسفة والمنطق، بينه))[52].

وقد نظر بعض الباحثين إلى القياس من وجهات نظر أخرى فقالوا: إنَّ البصريين بنوا مذهبهم على تفكير علمي بحت، يقوم على القاعدة والقياس المطرد والكثير الغالب في الاستعمال [53]، واشترط البصريون في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء [54]، وأجاز البصريون للعربي أن يقول ما يشاء ويلقي الكلام على عواهنه، في حين منعوا غير العربي أن يستعمل في التعبير إلا ما قضت به القاعدة العامة والقياس المطرد والاستعمال الغالب، وأن سبب عدم إجازة البصريين لغير العربي أن يقول ما يشاء بسيط وواضح، لأنه من غير الممكن والمعقول، أن يكون كلام غير العربي، على لغة أو لهجة عربية، وهم طلاب علم يقعدوه ثم يعلّموه لغير العربي أو يُقوّموا به لسان العربي، وكان أحد المستشرقين يقول: إنَّ البصريين كانوا يحاولون إدخال كل شيء ضمن قواعد ثابتة وأنهم يستعملون القياس معتمدين عليه إلى درجة الاستحالة[55].

وكان القياس من أقوى الأسباب التي أوسعت هوة الخلاف بين البصريين والكوفيين حتى أنه ليمكن إرجاع كل مظاهر الخلاف إلى القياس.

ولم يكن خلافهم في القياس حال كونه أصلاً من أصول النحو، وإنما كان خلافهم فيما يقاس عليه من حيث القلة والكثرة، فقد كان مذهب الكوفيين القياس على القليل والكثير، فهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه. أما البصريون فلديهم خلاف بين النظر والتطبيق.

القراءات:

القراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لأصولهم، وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها [56] ((وكان اختلاف لهجات العرب سبب نشوء القراءات القرآنية واختلافها، ثم تطورها حتى صارت علماً قائماً بذاته))[57].

إنَّ البصريين الذين لم يتوقفوا عن اخضاع نصوص القرآن لأصولهم وأقيستهم كان يسير عليهم أن يحتجوا بالقراءات ويقبلونها إذا جاءت موافقة للقياس، أو إذا تأيدت بالسماع من كلام العرب المنظوم أو المنثور [58].

والبصريون لا يهمهم أمر القراءة، إذا كانت مؤيدة للقياس فهم كانوا يبيّنون ما في القراءة من ضعف أو يصفونها بالرداءة أو الخطأ ناظرين اليها من خلال مقاييسهم النحوية، وكانوا يؤولون القراءة إذا كانت مخالفة للقياس أما إذا كانت القراءة خارجة على المألوف من كلام العرب ولم تقبل تأويلاً فكانوا يرفضونها ولا يستشهدون بها [59].

((إنَّ منهج جمهور الكوفيين سليم ورأيهم صائب حينما اعتدوا بالقراءات فجعلوها مصدراً من مصادر شواهدهم النحوية، يستشهدون بها في تثبيت وتأييد مذهبهم النحوي كما كانوا يقيسون عليها))[60].

إن للكوفيين موقف من القراءات فأنهم احتجوا بها وقبلوها وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها [61].

وربما كان لعناية الكوفيين بالقراءات مسببات منها:

اشتغال بعض رجال نحوهم بالقراءات، فأن مؤسس مدرستهم النحوية (الكسائي) أحد القراء السبعة، وأيضاً عنايتهم بتفسير القرآن الكريم، وأنهم لم يأخذوا بأساليب الفلسفة والمنطق ويطبقوا أقيستهم على النصوص كما كان يفعل البصريون، بل كانوا كثيراً ما يغيرون من أصولهم كي تتلاءم مع المسموع. واعتمد الكوفيون القراءات شواهد صحيحة في نحوهم، ولكن البصريين اللذين ضعّفوا هذه القراءات ولم يقبلوها ولحّنوا قارئيها فكان طبيعياً أن يردُّوا على الكوفيين استشهادهم بها ولم يجوّزوا أبداً ما جوزه [62].

المكان والزمان:

يمكن اعتبار عامل المكان مقياساً فنقول مقياس المكان، وقد كان سيبويه يرى أن العربية المرتضاة هي عربية وسط الجزيرة منطقه نجد خاصة وعربية الحجاز، وهذا الرأي كان سائداً في عصر الاحتجاج، ونستنتج من النص الوارد في كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي الذي قال إن علماء اللغة العرب قد تشاغلوا بجمع اللغة من سنة تسعين إلى سنة مائتين للهجرة، وكان الذي تولى ذلك من بين امصارهم أهل الكوفة والبصرة من أهل العراق[63]. فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان من أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجفاءً وأبعدهم إذعاناً وانقياداً.

أما العامل أو المقياس الثاني هو الزمان، إن القدم كان مقياساً أساسياً في التميز بين المتكلمين ولاسيما الشعراء في الفصاحة فكلما كان الشاعر أقدم كان شعره أفصح، وعصر الاحتجاج ينتهي حوالي منتصف القرن الثاني الهجري [64].

المسائل الخلافية

المسألة الأولى: الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية؟

قال ابن مالك:

وبرفع الفاعل فعلٌ أُضمرَا كمثل "زيدٌ" في جواب (من قرَا)

مذهب جمهور البصريين أنَّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) و (إذا) الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الاسم المرفوع بعد (إن) و (إذا) الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده [65]، فـ((ذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه، إن أتاني زيد، والفعل المضمر تفسير لذلك الفعل المقدر))[66].

لأنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل المظهر بعده عاملاً فيه [67]، واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه، لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافع، وذلك لا يجوز، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر [68].

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه ((إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إنِ" الشرطية نحو قولك ((إنْ زيْدٌ أتاني آتهِ)) فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل[69]، لأن الضمير المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعاً به وإذ كان مرفوعاً به لم يفتقر الفعل [70].

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما جوزنا تقديم المرفوع مع "إنْ" خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفعل لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الاول، فينبغي أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: ((جاءني الظريف زيد))وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل [71].

وردّ البصريون كلام الكوفيين فيما يخص قولهم: ((إنما جوز تقديم المرفوع مع "إنْ" خاصة لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الاسماء، قلنا: نسلم أن "إنْ" هي الأصل في باب الجزاء، ولكن هذا لا يدل على تقديم الاسم المرفوع))[72].

تختص (إنَّ) الشرطية من بين سائر أدوات الشرط بجواز وقوع اسم مرفوع بعدها، بشرط أن يكون الفعل التالي للاسم المرفوع ماضياً، وارتفاع هذا الاسم بفعل مقدر عند البصريين أصحاب هذا الكلام، وليس مقدماً على عامله كما يقول الكوفيون [73].

وأما قولهم: إنه يرتفع بالعائد، لأنه المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعاً به كما قالوا: جاءني الظريف زيد، فرد عليهم البصريون بقولهم: هذا باطل، لأن عندهم ارتفاع زيد في ((جاءني الظريف زيدٌ)) إنما كان على البدل من الظريف، وجاز أن يكون بدلاً لتأخير البدل على المبدل منه وذهب أبو حسن الأخفش إلى أنه يرتفع بالابتداء، فهذا رأي فاسد وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وبهذا يبطل كلام الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد "إذا" مرفوع لأنه مبتدأ بالترافع أو بالابتداء نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾ [74]، لأن "إذا" فيها بمعنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل، فلا يجوز أن يحمل على غيره [75].

ووهم خالد الأزهري (ت 905هـ) في نسبة هذا المذهب إلى الأخفش والكوفيين والصواب أنه للأخفش إذ قال ((.... خلافا للأخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون (أَحد) مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدّم الشرط عليه، أو نعته بالمجرور بعده و (أستجارك) خبره))[76].

المسألة الثانية: الخلاف في أصل الاشتقاق، الفعل أو المصدر؟

قال ابن مالك:

بمثلـــهِ أو فعـــلٍ أو وصـــفٍ نُصـــب وكونـــه أصـــلاً لهـــذين انتخـــب

مذهب البصريين أن المصدر أصلٌ، والفعل والوصف مشـتقان منـه، ومـذهب الكوفيين: أن الفعل أصل والمصدر مشتقٌ منه [77].

أما البصريون فأحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمانٍ مطلقٍ والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكـذلك المصدر أصل للفعل، وأنهم لما أرداوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها، لا اختصاص له بزمانٍ دون زمانٍ، فلما لم يتعين لهم زمانُ حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظة أمثلة تدل على تعين الأزمنة ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: مـاض، وحاضـر، ومستقبل، لأن الأزمنة ثلاثة، فدل على أن المصدر أصل للفعل [78].

ومنهم من قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم [79].

ومن ادلتهم الأخرى، هو أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب، والقتل، والفعل له امثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة [80].

ومن أدلتهم الأخرى على اصالة المصدر هو تسميته مصدراً فإن المصـدر هـو الموضع الذي يُصدر عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مصدر" فلما سـمي مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه [81].

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعـل لأن المصـدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله فالقول "قاوم قوماً" فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول "قام قياماً" فيعتل لاعتلاله، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه [82].

ومن أدلتهم الأخرى أن الفعل يعمل في المصدر، ألا ترى أنـك تقـول "ضـربت ضرباً" فتنصب ضرباً بضربت؟ فوجب أن يكون فرعاً له، لأن رتبه العامل قبـل رتبـة المعمول، فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل [83].

المسألة الثالثة: تقديم خبر ليس عليها:

قال ابنة مالك:

ومنــع ســبق خبــر لــيس اصــطفي وذو تمــــام مـــا برفـــع يكتفـــي

مذهب البصريين جواز تقديم خبر ليس عليها في حين ذهب الكوفيون والمبــرّد، والزَّجاج، وابن السراج، إلى منع تقديم خبرها عليها [84].

((ذهب البصريون إلى جواز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبــر كــان عليها))[85]، ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو (قائماً ليس زيد)، واحتجوا بأن قالوا: والدليل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [86]، ووجه الدليل في هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس عليها، فإن قوله (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) يتعلق بمصروف، وقد قدمه علــى ليس فأن لم يجز تقديم خبر (ليس) عليها لما جاز تقديم معمول خبرها عليها، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول "زيداً اكرمت" إلا بعد أن جــاز "اكرمت زيداً" فلو لم يجز تقديم "مصروف" الذي هو خبر ليس عليها، وإلا لما جاز تقديم معمولها عليها [87].

في حين ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "لَيْسَ" عليها [88]، وحجتهم في ذلك أن "ليس" فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كــان" مجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: (كان يكون فهو كائن وكُن)، كما تقول (ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب)، ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان عليه كمــا كان ذلك في الفعل المتصرف لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفســه، فأما إذا كان غير منصرف في نفسه فينبغي أن لا ينصرف عمله فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه، وبما أن ليس "بمعنى" ما وبما أن "ما" لا تتصرف ولا يتقدم معمولهــا عليهــا فكذلك ليس [89]. وقاس الكوفيون "ليس" على "عسى" في الجمود وعدم التصرف فكماً أنه لا يجوز تقديم خبر "عسى" عليها فكذلك "ليس" واشار ابن الأنباري إلى أن هذا الرأي يعود للمبرد، فقال: ((ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، واليه ذهــب أبــو العباس المبرد من البصريين))[90].

وأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح لعدم ورود شاهد قرآني ولا شــعري يدلّ على ما ذهب اليه الجمهور وأما تقديم معمول خبرها في الآية فلا يقوم دلــيلاً علــى

مذهبهم لأنه يمكن أن يوجه توجيهاً آخر وهو: أن يكون مبتدأ بني على الفتح لإضافته إلى جملة (يأتيهم) كقراءة نافع ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [91] وخبره (ليس مصروفاً) واسم "ليس" ضمير يعود له (للعذاب)، أو (يَوْمَ) منصوب بفعل محذوف تقديره (ألا يعرفون يوم يأتيهم) وجملة (ليس مصروفاً) حال منه [92]، أو كما قيل: إن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره [93].

المسألة الرابعة: تقديم التمييز على عامله:

قال ابن مالك:

وعامـــل التمييـــز قـــدِّم مطلقـــاً والفعـــل ذو التصـــريف نـــزراً ســـبقا

اختلف النحويون في التمييز أيتقدم على عامله، أم لا؟ فذهب الكسائي، والمازني، والمبرد إلى جواز تقديم التمييز على ناصبه، وذكر بعضهم أنّه للكوفيين دون إشـــارة، أو تخصيص أحد منهم [94].

وذكر الأنباري (ت 577هـ) أن بعض الكوفيين أجازوا تقديمه، ووافقهم المازني (ت 249هـ) والمبرد من البصريين [95]، وخصّه الرضي (ت 688هـ) والسيوطي [96]، بالكسائي من الكوفيين، وتابعه الجرمي (ت 225هـ) والمازني والمبرد، وحجتهم علـــى جواز تقديم التمييز على ناصبه دليلان هما: النقل والقياس، أما النقل فقول الشاعر [97]:

أَتْهجُـــرُ ليْلـــى بـــالفِرَاقِ حَبِيْبَهـــا ومـــا كـــان نفســـاً بـــالفراق تطيـــبُ

والشاهد فيه: أنه نصب (نفساً) على التمييز، وقدمّه على عامله وهو (تطيب) فدلّ على جوازه، وأما القياس فلأن عامله فعلٌ متصرف، فجاز تقديم معموله عليـــه، كجـــواز تقديم المفعول به على عامله فيقال: ((عمراً ضربَ زيدٌ)) وكجواز تقديم الحـــال فيقـــال: ((راكباً جاء زيدٌ))[98].

وذهب سيبويه وجمهور البصريين [99]، إلى عدم جواز تقديمه، وحجتهم: أنه فاعل في المعنى فإذا قيل: ((تَصَبَّبَ زيدٌ عرقاً)) فالمعنى: ((تصبب عرقُ زيـــد)) ولمـــا كـــان التمييز فاعلاً في المعنى أمتنع تقديمه، كما لو كان فاعلاً في اللفظ ولا يلزم على هذا تقديم الحال فإنها جائزة التقديم لأنّ الفعل معها استوفى فاعله، فـــ(جاء) أخذ فاعله مـــن جهـــة اللفظ والمعنى فصار "راكباً" كالمفعول به المحض ولمّا كان تقديمُ المفعول به جائزاً، جاز كذلك تقديم الحال [100].

والذي يؤيد صحة ما ذهب إليه البصريون ما ذكره ابن جني (ت 392هـ) بأن التمييز لا يقدّم على ناصبه الفعل المتصرف من وجهين، الأول: أن التمييز هو فاعل في المعنى ولمّا كان الفاعل لا يقدم على فعله لذا لا يقدم التمييز على ناصبه، كما قال البصريون، والثاني: رواية البيت على وجه لا يكون للكسائي، ومن تابعه حجة مستدلاً على ذلك بالمقابلة (برواية الزجاجي واسماعيل بن نصر وأبي اسحاق أيضاً.

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ

فرواية برواية)[101]، وذهب الانباري إلى أن (نفساً) – وإن صحت رواية البيت– مفعول به محذوف تقديره (أعني)[102]، وعدّ ابن مالك تقديم التمييز على عامله في الألفية قليلاً.

المسألة الخامسة: الخلاف في أفعل التعجب أفعل هو أم اسم؟

قال ابن مالك:

بأفعل انطق بعد "ما" تَعَجبُّا أَوْجِئْ بـ "أَفْعِلْ" قَبل مَجرْوُرٍ بِمَا

اختلف البصريون والكوفيون في (افعل التعجب) أَفعلٌ هو ام اسم [103]، والمشهور عند نحاة البصرة أنه فعل ماض جاء على صورة الامر، أما الكوفيون فعدّوه اسماً، وهذه هي إحدى المسائل الخلافية بينهما [104]. وذهب كلٌّ فريق يعطي حججه، أما البصريون فكان دليلهم على فعلية (افعل التعجب) هو دخول نون الوقاية عليه إذا اتصل بضمير المتكلم، فيقال: ما أرشدني، ولا يقال: هو مُرشدي[105]، وأيضاً نحو "ما أحْسَنني عندك، وما أظْرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك" ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ونقول في الفعل "أسعدني، وأبعدني" ولا نقول في الاسم "مسعدني"[106].

ونقول: أعلمني ولا تقول معلمني، ونقول: ضربني ولا تقول: ضاربني [107].

والدليل الثاني للبصريين على أنه فعلٌ هو أنه ينصب المعارف والنكرات، نحو (ما أحسن زيدا) و(ما اجمل غلاماً اشتريته)، وأفعل إذ كان اسماً لا ينصب إلا نكرة على التميز نحو (زيد أكثر منك مالاً وأكرم منك أباً) ولو قيل (زيد أكثر منك المالَ والعلمَ) لم يجز ولما جاز (ما أكثر علمه) و(ما أكبر سنَّه) دل على أنه فعل [108].

أما حجج الكوفيين على اسمية (افعل التعجب) فهو جموده وكونه غير متصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلمَّا لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء وهذا دليلهم الأول [109].

أما الدليل الثاني: عند الكوفيين فهو أنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الاسماء، ونحو ذلك: أحْسِنْ بزيْداً فلا يجوز وأجاز ابن كيسان تصغيره فتقول: أحيسن بزيد قياساً على ما أحسن زيداً، وكان رأي الكسائي موافقاً لرأي البصريين [110].

وعندي أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الأصح، لأن حجة الكوفيين الدالة على اسميته (افعل) لمجيئه مصغراً مردودة من وجهين: الشذوذ، وخروج الشيء عن بابه لمجرّد الشبه بغيره، فأفعل إنما دخله التصغير لشبهه بـ "أَفعل" التفضيل لفظاً، ومعنىً[111].

المسألة السادسة: رافع المبتدأ ورافع الخبر

قال ابن مالك:

ورفعُوا مبتدأ بالابتدا كذلك رفعُ خبر بالمبتدا

مذهب البصريين: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وذهب قوم إلى أنهما ترافعا، ومعناه: أن الخبر رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر[112].

"ذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفو فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء"[113]، فعند البصريين أن الرافع للمبتدأ معنىً وذلك المعنى هو الابتداء [114]، وحجتهم في ذلك أن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل، نحو "كان" وأخواتها و "إنَّ" وأخواتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك هاهنا[115].

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو "زيد أخوك، وعمرو غلامك"[116]. ومذهبهم أنهما يترافعان لكونها متلازمين، فالمبتدأ لا بدّله من خبر، والخبر لا بُدله من مبتدأ، فتلازمهما يدلّ على أن كلّ واحد منهما عامل بصاحبه[117].

وكانت أدلة البصريين تتلخص فيما يلي:

أولاً: أنَّ الابتداء معنى يختص بالاسم فكان عاملاً كالفعل والدليل الثاني: أن كون الاسم أولاً مسنداً إليه، أصل في الجملة فوجب أن يكون مرفوعاً بذلك، كالفاعل، فإنه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين، أما الدليل الثالث: هو أنَّ المبتدأ معمول وكلُّ معمولٍ له من عاملٍ و العاملُ لا يخلو من أن يكون الابتداء [118].

وردّ البصريون كلام الكوفيين القائل بترافع المبتدأ والخبر بقولهم: ((أما قولهم "إنهما يترافعان، لأن كل واحد منهما لا بد له من الآخر ولا ينفكُّ عنه" قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن ما ذكرتموه يؤدي إلى محال، وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال.

الوجه الثاني: أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال: "كان زيد أخاك، وإن زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك" بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الاخر))[119].

المسألة السابعة:

قال ابن مالك:

لإنَّ، أنَّ، ليت، لكن، لعل كأنَّ عكس ما لكان من عملْ

عمل "إنَّ المؤكدة" ترفع الخبر أم لا؟

مذهب البصريين: أنها تعمل عكس عمل "كان" فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو "إنَّ زيداً قائم" فهي عاملة في الجزأين، ومذهب الكوفيين: أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول "إنَّ" وهو خبر المبتدأ [120].

ذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر، لأنها قويت بمشابهتها الفعل لفظاً ومعنى[121]، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه الأول: أنها على وزن الفعل، والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح، والثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو (أنني وكأنني) كما تدخل على الفعل نحو (اعطاني، وأكرمني) وما أشبه ذلك، والخامس: أن فيها معنى الفعل،

فمعنى "إنَّ و أنَّ" حققت، و معنى "كأن" شبهت، ومعنى "لكن" استدركت، ومعنى "ليت" تمنيت، ومعنى "لعل" ترجيت فلما اشبهت الفعل من هذه الأحرف وجب أن تعمل عمل الفعل [122].

الفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب، ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول، إلا أن هاهنا قدم المنصوب على المرفوع لأن عمل "ان" فرعٌ [123].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها اشبهت الفعل فهي فرعٌ عليه وإن كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه، لأن الفرع ابداً يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول، لأن لو اعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها، فعلى هذا يجب أن يكون رفعها على الأصل[124].

المسألة الثامنة : الميم في "اللهم"

قال ابن مالك:

وَالأكثَرُ "اللهُمَّ" بالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ "يَا اللَّهُمَّ" في قَرِيضِ

لا يجوز الجمع بين حرف النداء، و "ال" في غير اسم الله تعالى والمسمى به من الجُمل، والأكثر في نداء اسم الله "اللهُمَّ" بميم مشددةٍ معوضة من حرف النداء [125].

فذهب البصريون إلى أن أصل الكلمة "يا الله" والميم بدل من ياء بدليل أنَّه لو أسقطت الميم لوجب ذكر "الياء" فتقول: يا الله [126]. وحجة البصريين أن الأصل "يا الله"، لأنه لا يستعمل في النداء، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: غفر اللهم لزيد، وعفا اللهم عن عمرو، لأنه ليس بنداء إلا أننا لما وجدناهم إذا ادخلوا الميم حذفوا "الياء" ووجدنا الميم حرفين و "الياء" حرفين ونستفاد من قولهم "اللهم" قولهم "يا الله"، دلنا ذلك على أن الميم عوض من الياء لأن العوض ما قام مقام المعوض، وهاهنا الميم قد أفادت ما افادت "الياء" فدلَّ ذلك على أنها عوض منها ولهذا لا يجمعان إلا في ضرورة الشعر [127].

ومذهبهم أن هذا الاسم، وهو اللهم لا يوصف، لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت يعّني غير متمكن في الاستعمال وقالوا في قوله: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ﴾ أنه على

نداء أخرى أي فاطر [128]. وذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في "اللّهُمَّ" ليست عوضاً من "الياء" التي للتنبيه في النداء [129]، إذ جوز الكوفيون الجمع بينهما بناءً على رأيهم أن الميم ليست عوضاً منه، بل بقية من جملة محذوفة [130]. وقالوا ذلك لأن الأصل فيه (يا الله أمنا بخير) إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذف بعض من الكلمة[131]. فعند الكوفيين أن الميم مقتطعة من جملة (أُمنا بخير)[132]. وما احتج به الكوفيون من أنّ "اللهم" أصلها "يا الله أمنا بخير" مردود من أوجه عدة.

الأول: لو كان الأصل "يا الله أمّنا بخير" لجاز أَنْ يقال: "اللهُمّنا بخير" وهذا ليس بصحيح لوقوع الإجماع على امتناعه، والثاني: لو كانت الميم المشددة أَصل الميم المشددة في "أُمّنا" ما حسن تكرار الثاني في قولنا "اللهم أمنا بخير" لعدم الفائدة منه، والثالث: جواز استعمال هذا اللفظ في معنى آخر نحو: "اللهم أخْزِهِ"، و "اللهم أهلكه" ونحو ذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[133]. ولو كان الأمر كما قال الكوفيون لكان التقدير "أُمّنا إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" وهذا غير صحيح، إذ كيف يؤُمُّهُمْ بخير ويمطر عليهم حجارة من السماء، أو أن يؤتوا بعذاب، وضعّفه الأنباري فالصحيح عنده من وجه الاحتجاج بهذه الآية: أنه لو كانت الميم أصلاً من الفعل لم يحتج الشرط إلى جواب، ولسدت مسدّ الجواب فلّما افتقرت إلى جواب، وأُجيبت بالغاء دلّت على أنها زائدة وليست من الفعل [134].

وزاد وجهاً رابعاً ضعّف فيه حجة الكوفيين، وهو: لو كان الأصل كما قالوا: (يا الله أمنا بخير) لوجب أن يقال: "اللهم وأرحمنا" وهذا التركيب غير جائز، وإنما يقال: اللهم أرحمنا دليل على بطلان ما ذهبوا إليه، وأيضاً "هَلُمَّ" ليس أصلها "هَلْ أَمَّ" وإنما أصلها "هَاْ ٱلُم" حذفت الألف من "هَا" لاجتماعها ساكنة مع اللام، وأدغمت الميمان بعد نقل حركة الميم الأولى إلى اللام والراجح عندي ما ذهب إليه البصريون وأن الميم المشددة عوضاً من حرف النداء وشذ الجمع بينهما في الشعر.

ومن المحدثين من رأى أَنّ "اللَّهُمَّ" أصله عبري هو "الوهيم" ومعناه الآلهة وهم يريدون به الواحد، وإنما جمعوه للتعظيم [135]، وفيما قاله نظرٌ، لأن أكثر الباحثين المحدثين أثبتوا أن العبرية فرع من العربية، فربما كانت "الوهيم" العبرية في الأصل "اللَّهُمَّ" العربية [136].

المسألة التاسعة: نعم وبئس، افعلان هما ام اسمان؟

قال ابن مالك:

فعـــــلان غيـــــرُ متصـــــرفين نعـــم وبـــئس، رافعـــان اســـمين

مذهب البصريين أن (نعم وبئس) فعلان، ومذهب الكوفيين أنهما اسمان [137].

ذهب البصريون إلى أنهما فعلان، واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهمـــا فعـــلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، فقد قالت العرب "نعمـــاً رجلين، ونعموا رجالاً" وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو "نعم الرجـــل وبـــئس الغـــلام" والمضمر في نحو "نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو" فدل على انهما فعلان [138]. ومن أدلتهم الأخرى اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف هاء كما قبلوها نحو "رحمة وسنة وشجرة" وذلك قولهم "نعمت المرأة، وبئس الجارية" لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه، فلا يجوز الحكم بأسميه ما تصلت به [139].

والدليل الآخر على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كان أسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما [140].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنهما اسمان مبتدأن دخـــول حـــرف الخفض عليهما، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول "مازيد بنعم الرجل" وروي إن إعرابياً بُشر بمولودة، فقيل له: نعم المولدة مولودتك فقال: ((والله ما هي بنعم المولودة: نصـــرتها بكاء وبرها سرقة)) فأدخلوا عليها حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدل على انهما اسمان تقول: "يا نعم المولى ونعم النصير" فنداؤهم نعم يدل على الاسمية، لأن النداء مـــن خصائص الاسماء، ولو كان فعلاً لما توجه نحوه النداء، قالوا: ولا يجـــوز أن يقـــال: إنَّ المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه: يالله نعم المولى ونعم النصير أنت، فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه [141].

لأنا نقول: الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا أولى حرف النداء فعل أمرٍ وما جرى مجراه. مثـــل قولـــه تعـــالى: ﴿الا يا اسجدوا لله﴾ [142] أراد يـــا هـــؤلاء اسجدوا[143].

((ولأنهما لا يقترنان بأحد الأزمنة الثلاثة، ولأنهما غير متصرفين، والتصريف من خصائص الأفعال، ولأن لام الابتداء تدخل عليها، وهي لام تدخل على الماضي ولأنه قـــد جاء عن العرب: نُعيم الرجل زيدٌ، وليس في أبنية الأفعال "فعيل"))[144].

المسألة العاشرة: هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً؟

قال ابن مالك:

وَإِن بُفِـــدْ تَوكيـــدُ مَنْكُـــورٍ قُبِـــلْ وَعَـــنْ نُحـــاةِ البَصْـــرَةِ المَنْـــعُ شَـــمِلْ

مذهب البصريين، أنه لا يجوز توكيد النكرة: سواءٌ كانت محدودة كيـــوم، وليلـــة، وشهر، وحَوْل، أو غير محدودة كوقت، وزمن، و حين.

ومذهب الكوفيين، جواز توكيد النكرة المحدودة؛ نحو (صمتُ شهراً كُلّه)[145].

ذهب البصريون إلى أن تاكيد النكرة بغير لفظها غيـــر جـــائز علـــى الاطـــلاق، واحتجوا بقولهم بأن قالوا: الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين:

أحدهما: أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغي أن لا نفتقـــر إلـــى تأكيد ما لا يعرف لا فائدة منه، وأما قولهم "رأيت درهماً كلّ درهم" وما أشبه ذلـــك فهـــو محمول على الوصف لا على التأكيد [146].

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة نحو قولـــك "قعدت يوماً كله"، "وقمت ليلة كلها"[147].

واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن تأكيدها جائز النقل، و القياس أما النقل: فقد جاء عن العرب ومنه قول الشاعر:

لكنَّـــه شَـــاقَهُ أَنْ قِيـــلَ ذا رَجَـــبٌ يـــا ليـــت عـــدَّةَ حَـــوْلٍ كلِّـــه رَجَـــبُ

فأكد "حول" وهو نكرة بقوله "كله"؛ فدل على جوازه وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها فإذا قلت (قعدت يومـــاً كله)، (وقمت ليلة كلها) فيصح معنى التوكيد [148]. والثاني: أن النكرة تدل على الشـــياع والعموم والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منها ضدٌّ صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكداً له، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصاً وهذا ليس بتأكيد، بل هو ما وضع له، ولهذا امتنع جواز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة، لأن كـــل واحد منهما ضد صاحبه ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً فـــي حالـــة واحدة [149].

الخاتمة:

1- اختلف النحويون البصريون والكوفيون اختلافاً واسعاً في كثير من مسائل النحو الفرعية، فابتعدوا في بعض الأحيان عن مهمتهم الأساسية المتمثلة في وصف اللغة للمتعلمين، كما كان ينطق بها العرب الفصحاء في عصر سليقتهم اللغوية.

2- كان من نتائج الخلاف النحوي عند نحاة العربية أن التفت كثير منهم إلى إيداع كثير من الكتب النحوية التي تختلف في طريقة تأليفها وتصنيفها، فامتلأت المكتبة النحوية العربية بالمصنفات والشروح، وقد عاد ذلك على العربية بالنفع. أما ما يقوله بعض الدارسين من أن لكثرة التأليف والتصانيف النحوية جانباً سلبياً تمثل في أثقال كاهل المكتبة النحوية بالتأليف التي يخلو كثير منها من جديد، فأمر غير مسلم؛ إذ لا تخلو هذه الكتب من الفائدة والنفع.

3- كانت قبائل العرب متباعدة متناثرة في شتى أنحاء الجزيرة العربية ونجد والحجاز وتهامة، وقد كان من الطبيعي أن تختلف طريقة الأداء من قبيلة لأخرى، وقد أدرك اللغويون المتقدمون هذه الاختلافات اللهجية بين القبائل العربية، وهي التي كانوا يسمونها (اللغات) وأن كثيراً من الاختلافات النحوية بين علماء النحو مردُّها إلى اختلاف لهجات قبائل العرب في كثير من الجوانب، سواء أكان الاختلاف في الحركة الإعرابية أم في غيرها.

4- اتضح للباحثة من تتبعها كتب التراث النحوي، ولاسيما كتب الخلاف النحوي أن كثيراً من المسائل الخلافية التي شغل بها النحاة أنفسهم، فاختلفوا فيها اختلافاً واسعاً، لا يترتب عليها حكم يفيد المتكلم ودارس العربية شيئاً، بل إنها مما يُثقل كاهله، ولاسيما تلك المسائل العقلية البحتة التي تخرج بالدارس عن حدود الدرس اللغوي.

الهوامش:

(1) ينظر: مجالس العلماء: 9.
(2) ضحى الاسلام: 2/ 294.
(3) ينظر: المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(4) الموفي في النحو الكوفي: 447.
(5) ينظر: الكتاب: 3/ 54، 4/ 477.
(6) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 399، 4/ 409.
(7) ينظر: المفيد في المدارس النحوية: 23.
(8) ينظر: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 7.

(9) المصدر نفسه: 25.
(10) ينظر: المصدر نفسه ، الموضع نفسه.
(11) الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة: 25.
(12) المصدر نفسه: 16- 17.
(13) ينظر: مدرسة الكوفة: 38.
(14) الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة: 16.
(15) ينظر: المصدر نفسه: 15.
(16) ينظر: المفيد في المدارس النحوية: 47.
(17) ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف: 16.
(18) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسيره: 39.
(19) ثمرة الخلاف بين النحويين: 5.
(20) ينظر: الانصاف: 2/ 224- 225، والدراسات النحوية اللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة: 21.
(21) ينظر: المصدر نفسه ، الموضع نفسه .
(22) المصدر نفسه : 225/2.
(23) ينظر: النحو العربي، مذاهبه وتيسيره: 42.
(24) ثمرة الخلاف: 32.
(25) ينظر: المفيد في المدارس النحوية: 32، والنحو العربي: 42.
(26) ينظر: المصدر نفسه : 30- 31.
(27) ثمرة الخلاف بين النحويين: 7.
(28) ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف: 160- 161.
(29) ينظر: النحو العربي، مذاهبه وتيسيره: 43.
(30) البقرة: 60.
(31) الحجر: 68.
(32) الطلاق: 1.
(33) ينظر: ثمرة الخلاف: 43.
(34) ينظر: مجالس ثعلب: 249، 275.
(35) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 24.
(36) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: 169.
(37) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 24.
(38) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة: 190.
(39) المصدر نفسه، ص 190- 191.
(40) ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف: 80.
(41) المصدر نفسه، ص 47.
(42) المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجمين العرب: 210- 211.
(43) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: 186.
(44) المصدر نفسه، ص 190.
(45) المصدر نفسه، ص 186.
(46) ينظر: المفيد في المدارس النحوية: 32.

(47) الاقتراح في علم أصول النحو: 59.
(48) ينظر: المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجمين العرب: 211.
(49) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة: 187- 188.
(50) ينظر: المفيد في المدارس النحوية: 32.
(51) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة: 190- 191.
(52) المصدر نفسه : 185.
(53) ينظر: المصدر نفسه : 188.
(54) ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف: 160.
(55) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة: 188- 189.
(56) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها: 384.
(57) الشواهد والاستشهاد في النحو: 225.
(58) ينظر: المصدر نفسه، ص 237- 242.
(59) ينظر: المصدر نفسه ، الموضع نفسه.
(60) المصدر نفسه، ص 279.
(61) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها: 389.
(62) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: 279.
(63) ينظر: المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجمين العرب: 53.
(64) ينظر: المصدر نفسه، ص 54- 55.
(65) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 85- 86.
(66) الانصاف: 2/ 156.
(67) ينظر: ائتلاف النصرة: 129.
(68) ينظر: الكتاب: 1/ 67، والانصاف: 2/ 156، وشرح الأشموني: 2/ 239.
(69) الانصاف: 2/ 156.
(70) ينظر: ائتلاف النصرة: 129.
(71) ينظر: الكتاب: 1/ 67، والانصاف: 2/ 156، وشرح الأشموني: 2/ 239.
(72) الانصاف: 2/ 156
(73) ينظر: الانصاف: 2/ 156، وشرح الأشموني: 2/ 239.
(74) الانشقاق: 1.
(75) ينظر: الكتاب: 1/ 67، والانصاف: 2/ 156.
(76) شرح التصريح: 1/ 270.
(77) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 169- 171.
(78) ينظر: الانصاف: 1/ 206، وشرح الأشموني: 2/ 342، التصريح: 1/ 393، وائتلاف النصرة: 111.
(79) ينظر: الانصاف: 1/ 206.
(80) ينظر: المصدر نفسه : 1/ 207، وشرح الأشموني: 2/ 341.
(81) ينظر: الانصاف: 1/ 208.
(82) ينظر: المصدر نفسه : 1/ 206.
(83) ينظر: المصدر نفسه : 1/ 206، وشرح الأشموني: 2/ 342.
(84) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 277- 278.

(85) الانصاف: 1/ 147.
(86) هود: 8.
(87) ينظر: الانصاف: 1/ 148، وشرح المفصل: 7/ 114.
(88) ينظر: الانصاف: 1/ 147
(89) ينظر: الانصاف: 1/ 147، وشرح المفصل: 7/ 114
(90) الانصاف: 1/ 147.
(91) المائدة: 119.
(92) الانصاف: 1/ 163.
(93) ينظر: شرح التصريح: 1/ 188.
(94) ينظر: ائتلاف النصرة: 39.
(95) ينظر: الانصاف: 2/ 828.
(96) ينظر: شرح الشافية: 1/ 223، وهمع الهوامع: 4/ 71.
(97) قائله المخبل السعدي، ينظر: معجم الشواهد العربية: 1/ 41.
(98) ينظر: الانصاف: 2/ 828- 830.
(99) ينظر: الكتاب: 1/ 205.
(100) ينظر: الانصاف: 2/ 830، وائتلاف النصرة: 39.
(101) الخصائص: 2/ 386.
(102) ينظر: الانصاف: 2/ 831.
(103) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 191- 192.
(104) ينظر: الانصاف: 1/ 122، وائتلاف النصرة: 119.
(105) ينظر: ائتلاف النصرة: 119.
(106) ينظر: الانصاف: 1/ 121.
(107) ينظر: شرح المفضل: 7/ 143.
(108) ينظر: الانصاف: 1/ 124، وشرح المفصل: 7/ 143.
(109) ينظر: الانصاف:120/1،وشرح المفضل: 143/7،وارتشاف الضرب: 2066،وائتلاف النصرة:118.
(110) ينظر: ارتشاف الضرب: 33/3
(111) ينظر: شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: 457.
(112) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 200- 201.
(113) الانصاف: 1/ 56.
(114) ينظر: الانصاف: 1/ 56، وائتلاف النصرة: 31.
(115) ينظر: الانصاف: 1/ 57.
(116) ينظر: المصدر نفسه : 1/ 56.
(117) ينظر: الانصاف: 1/ 56، وائتلاف النصرة: 30- 31.
(118) ينظر: التبيين: 225- 226.
(119)الانصاف: 1/ 58.
(120) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 346- 348.
(121) ينظر: ائتلاف النصرة: 167.
(122) ينظر: الانصاف: 1/ 161، وشرح التصريح: 1/ 253.

(123) ينظر: الانصاف: 1/ 161، وائتلاف النصرة: 167.
(124) ينظر: الانصاف: 1/ 161، وشرح التصريح: 1/ 253.
(125) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 264- 265.
(126) ينظر: معاني النحو: 1/ 325.
(127) ينظر: الانصاف: 1/ 290- 291.
(128) ينظر: همع الهوامع: 3/ 64- 65.
(129) ينظر: الانصاف: 1/ 290.
(130) ينظر: همع الهوامع: 3/ 64- 65
(131) ينظر: الانصاف: 1/ 290- 291.
(132) ينظر: معاني النحو: 1/ 326.
(133) الأنفال: 32.
(134) ينظر: الانصاف: 1/ 293.
(135) ينظر: معاني النحو: 4/ 697.
(136) ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: 118.
(137) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 160.
(138) ينظر: الانصاف: 102/1، وشرح التصريح: 2/ 117، وائتلاف النصرة: 115.
(139) ينظر: الانصاف: 102/1- 103، وشرح التصريح: 2/ 117.
(140) ينظر: الانصاف: 180/1، وائتلاف النصرة: 117.
(141) ينظر: الانصاف: 97/1- 98، شرح الأشموني: 4/ 192، وشرح التصريح: 2/ 117، وائتلاف النصرة: 115.
(142) النمل: 25.
(143) ينظر: الانصاف: 1/ 98، وشرح الأشموني: 4/ 192، وائتلاف النصرة: 116.
(144) وائتلاف النصرة: 116.
(145) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 211.
(146) ينظر: الأنصاف: 2/ 26، وشرح التصريح: 2/ 156، وائتلاف النصرة: 61.
(147) ينظر: الأنصاف: 2/ 23، وائتلاف النصرة: 61.
(148) ينظر: الأنصاف: 2/ 25- 26.
(149) ينظر: الأنصاف: 2/ 26، وشرح التصريح: 2/ 156.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم .

1- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت 802هـ)، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط2، 2007م.
2- أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988م.

3- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
4- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (ت 911هت)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2006م.
5- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.
6- التبين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت 616هت)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م.
7- التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري (ت 905هت)، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2000م.
8- ثمرة الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، الدكتور محمد حسنين، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2001م.
9- الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة، لجاسم السعدي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1973م.
10- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين بن عقيل (ت 698هـ)، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، شركة بهجة المعرفة، بغداد، ط2، 2010م.
11- شرح الأشموني على ألأفية ابن مالك، لعلي بن محمد ابن عيسى الأشموني (ت 900هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1955م.
12- شرح الشافية، لرضي الدين الاسترابادي (ت 686هت)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1975.
13- شرح الكافية، لرضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.
14- شرح المفصل، لابن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ)، مطبعة المنيرة، مصر.
15- الشواهد والاستشهاد في النحو، لعبد الجبار علوان النايلة، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد، 1976م.
16- ضحى الاسلام، لأحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، 1935.
17- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982م.

18- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ) تحقيق، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط2.
19- مجالس العلماء، لعبد الرحمن بن اسحاق البغدادي الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م.
20- مدرسة الكوفة ومنهجها التعليمي في الكوفة، لمهدي المخزومي، دار المعرفة، بغداد، 1955م.
21- المدارس النحوية، للدكتورة خديجة الحديثي، جامعة بغداد، 1981م.
22- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح لسامرائي، دار الفكر، عمان، ط5، 2011م.
23- معجم الشواهد العربية، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1972م.
24- المفيد في المدارس النحوية، لإبراهيم عبود السامرائي، دار المسيرة للنشر، ط1، عمان، 2007م.
25- الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي (ت 1349هـ)، شرحه محمد بهجة الطيار، المجمع العلمي، دمشق.
26- النحو العربي مذاهبه وتيسيره، الدكتور مجهد جيجان الدليمي والدكتور محمد صالح التكريتي، والدكتور عائد كريم، دار الكتب للطباعة، بغداد.
27- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2006م.

Issues of disagreement between the grammar Visual and Alkoviin to explain Ibn Aqeel

Koakeb M. Husain
Baghdad University
College of Education (Ibn Rushd)

Abstract:

Research has included a range of issues of disagreement between the visual grammar and Alkoviin to explain (Ibn Aqeel), And talk about the dispute grammar as a phenomenon of Arabic grammar grown its growth and its evolution evolved, A phenomenon that were not curious about the Arab-Islamic environment which rose overall science, and in the search for a brief interview with the emergence of grammatical studies and disagreement between the two schools, its causes and the foundations on which the mong the reasons for the dispute addressed by the research, is the difference in audio grammarians of the Arabs, and the different tribes in determining Mqaaashm fluent and non-fluent, and as well as differences in the approach they have followed the trend, such as mental and logical for some.